جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–

كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة : علوم المالية والمحاسبية

التخصص : مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة : رتيبة بركبية

بعنـوان :

تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية

دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة (2007–2012)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ : 11 جوان 2014

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور/ بولرباح غريب	(أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الدكتور/سليمان ناصر	(أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا
الدكتور/عواطف محسن	(أستاذة محاضرة أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشة

السنــة الجامعية : 2014/2013

الإهداء

أهدي قطاف وثمرة عملي هذا

إلي الوالدين الكريمين راجية من الله عز وجل أن يطيل في عمرهما ويغفر لهما ويرحمهما

ويرزقهما العافية كما ربياني و سعيا من أجل نجاحي وسعادتي في الحياة.

إلى روح أختي الطاهرة لويزة رحمها الله.

إلى أحب الناس إلى قلبي إخوتي وأخواتي حفظهم الله كل واحد باسمه : مليكة وزوجه وبناتها فتح النور و ريم وخديجة وإيناس، حياة وزوجها علي البرجي وأبنائها مفيد وإيمان وأيمن ومعتز بالله وملاك وسندس، نعيم وزوجته صبرينة أبنائه عماد الدين وعبد النور، مصطفي

سلافه وزوجها عبد الملك البنة وأبنائها شرف الدين ورميصاء وتقي الدين، بريزة وزوجها إبراهيم بن حامد أبنائها عثمان وهاجر.

وإلى خطيبي خالد بوعرة

إلى كل من يحمل لقب بركبية

إلى كل من يعرفه قلبي ولم يذكره قلمي.

راجية من الله سبحانه وتعالي أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد

"أللهم أنفعنا بما علمتنا وانفع خيرنا بعلمنا"

رتـيبة

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أنار لنا دروب العلم والمعرفة و أعانني ووفقني في إنجاز هذا البحث

كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر المشرف الأستاذ الدكتور **سليمان ناصر** الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث

كما أتقدم بالشكر للأساتذة **أعضاء لجنة المناقشة** الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة وقراءتهم لها.

وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات

كما اتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل أساتذتي في مراحل الدراسة وإلى كل من أعانني وأرشدني

وساندني وأطلب من الله أن يثبت أجورهم

رتيبة

المقدمة العامة

لقد شهدت الصناعة المصرفية تطورات تكنولوجية في مجال الاتصال والعولمة، وزيادة عدد الفروع والمتعاملين، وحجم معاملات البنوك الإسلامية، الأمر الذي أدي إلى اشتداد المنافسة بين المؤسسات المصرفية خاصة بين البنوك التقليدية والإسلامية.

وتلعب البنوك التقليدية والإسلامية دور الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض في الموارد المالية، إلا أن نشاط البنوك التقليدية يقوم على أساس نظام سعر الفائدة سواء في استقطاب أموال المودعين أو عند منح تمويلات للمستثمرين، ولكن البنوك الإسلامية ترتكز على قواعد نظام المشاركة المستمدة من أسس المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية ولا تتعامل بالفائدة أخدا ولا عطاء.

ونظرا للأهمية التي تكتسيها كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج في البنوك، زادت الحاجة لاستعمالهما في حساب المؤشرات المالية ومن أهمها مؤشرات العائد والمخاطرة التي تلعب دورا كبيرا في تقييم أداء البنوك، وذلك من خلال مقارنتها بقيم مرجعية أو مقارنتها ببنوك أخرى.

وتعتبر عملية تقييم الأداء المقارن بين البنوك التقليدية والإسلامية ذات أهمية قصوى في قياس مدى نجاح البنوك التقليدية والإسلامية في وظيفتها المالية، مستعملين في ذلك مؤشرات العائد والمخاطرة المتعامل بها في كل البنوك التقليدية والإسلامية. لذا يعتبر تقييم الأداء عملية أساسية وضرورية لاستمرار النشاط والتخطيط للمستقبل. وعليه سنحاول في هذا البحث الإجابة على السؤال التالي :

كيف يتم تقييم الأداء في البنوك التقليدية والإسلامية بطريقة العائد والمخاطرة ؟ وكيف يمكن المقارنة بين الصنفين من حيث الطريقة والنتائج ؟

ويتفرع تحت هذه الإشكالية التساؤلات الجزئية التالية :

الأسئلة الفرعية :

- كيف يتم تقييم الأداء في البنوك التجارية بطريقة العائد والمخاطرة ؟

- كيف يتم تقييم الأداء في البنوك الإسلامية بطريقة العائد والمخاطرة ؟

- كيف يمكن أن نقارن بين المؤشرات المستعملة في كلا الصنفين نظريا وعمليا ؟

الفرضيات :

-يتم تقييم أداء البنوك الإسلامية بمؤشرات تختلف عن البنوك التقليدية نظرا لاختلاف طبيعة العمل.

-يمكن تعديل بعض مؤشرات الأداء للبنوك التقليدية لتتلاءم مع تقييم الأداء للبنوك الإسلامية.

-يمكن إيجاد مؤشرات مشتركة في تقييم الأداء البنوك التقليدية والإسلامية.

– لايوجد اختلاف كبير في النتائج بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري نظرا لخبرتهما العملية الطويلة في السوق الجزائرية.

مبررات اختيار الموضوع :

–رغبة الباحثة في تناول الدراسات المقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية؛

–قلة الدراسة التي تتناول المقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية خاصة من الناحية الفنية أو التقنية؛

أهمية البحث :

تتجلي أهمية موضوع بحثنا في تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية لما له من أهمية في الهيكل المصرفي، ولأجل إظهار تحديات البنوك الإسلامية النشطة في بيئة تقليدية، استخدمنا مؤشرات العائد والمخاطرة لإظهار هذا الغرض.

المقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية.

وبناء على هذا اخترنا هذا الموضوع.

أهداف البحث :

–التعرف على عوائد ومخاطر البنوك التقليدية والإسلامية؛

–تسليط الضوء على المؤشرات التي تختلف البنوك التقليدية والإسلامية في كيفية حسابها؛

–تقييم أداء البنكين والمقارنة بينهما؛

حدود الدراسة :

ستتم هذه الدراسة على البنوك التقليدية والإسلامية حيث سيتم دراسة القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري. أما الحدود الزمنية فقد تم استخدام البيانات الموجودة في التقارير المالية السنوية في الفترة الممتدة من 2007إلى 2012 وهي معلومات متاحة على موقع كل بنك.

منهجية البحث:

قصد الوصول إلى النتائج المرجوة، والإجابة على الأسئلة المطروحة يتطلب منا استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري المتعلق بالمفاهيم العامة حول البنوك التقليدية والإسلامية، ومقارنة مؤشرات الأداء بين البنكين، وكذا الدراسات السابقة هذا بالنسبة للفصل الأول.

كما تم اعتماد أسلوب دراسة حالة مستعينين بمؤشرات العائد والمخاطرة من أجل تقييم الأداء في القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري والمقارنة بينهما، وهذا في الفصل الثاني.

هيكل البحث :

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع، والإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا البحث كما يلي :

اهتم الفصل الأول بالأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة فتم تقسيمه لمبحثين. المبحث الأول كان بعنوان "**الأدبيات النظرية**" والذي تناول مفاهيم عامة حول كل من البنوك التقليدية والإسلامية، وكذا مقارنة بين مؤشرات الأداء المستخدمة في كلا البنكين. أما المبحث الثاني كان بعنوان "**الأدبيات التطبيقية**" التي تتعلق بموضوع دراستنا.

في حين تعرض الفصل الثاني إلى الدراسة التطبيقية التي تم تقسيمها إلى مبحثين. الأول بعنوان" **الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة**" والذي تم فيه تقديم البنكين والمؤشرات المستخدمة، وكذا البرامج المستخدمة في الدراسة. أما المبحث الثاني فكان بعنوان "**تحليل وتفسير، ومناقشة نتائج الدراسة**" والذي حاولنا فيه المقارنة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري من حيث الأداء.

وفي الأخير الخاتمة التي سيتم فيها استعراض ما توصلنا له من نتائج، وتوصيات وآفاق الدراسة.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد :

تعتبر البنوك من المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنوك التجارية والإسلامية من أهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد، فهم وسطاء بين أصحاب الأموال الفائضة والذين يحتاجون إلى أموال، وعند القيام بهذه المعاملات يحاولون تحقيق أقصى عائد في ظل مستوى مقبول من المخاطرة.

وبناء على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم حول كل من البنوك التجارية والإسلامية، ومؤشرات العائد والمخاطرة، وكيفية قياسهما في كل من هذه البنوك، وكذلك الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تقييم أداء البنوك التجارية والإسلامية، فكان تقسيم الفصل كالتالي :

المبحث الأول : الأدبيات النظرية–الإطار المفاهيمي للدراسة–

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية–الدراسات السابقة للموضوع–

المبحث الأول : الأدبيات النظرية

أصبحت البنوك التجارية والإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع، لذلك نشأت منافسة قوية بينهما رغم الاختلاف في طبيعة العمل، وتشابه في مصادر والاستخدامات أموالها وكذا الأهداف التي ترمي كل من البنوك التجارية والإسلامية إلى تحقيقها.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول البنوك التجارية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم ونشأة وتطور البنوك التجارية، و مصادر واستخدامات أموالها، كما سنتطرق إلى مؤشرات الأداء المستخدمة فيها وفق طريقة العائد والمخاطرة.

الفرع الأول : مفهوم ونشأة وتطور البنوك التجارية

أولا : مفهوم البنوك التجارية

"يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان. وبهذا المفهوم يعتبر البنك التجاري وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموال فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال".[1]

"هي مؤسسة مهمتها الأساسية والعادية هي الحصول من الجمهور على أموال في شكل ودائع أو في شكل أخر، تستخدمها لحسابها الخاص في عملية القرض والعمليات المالية، أي ابتكار تقنيات التمويل البنكي لكونه وسيط مالي".[2]

"هي مجمع الأنشطة الأساسية الخاصة بالمؤسسات، فهي تجمع الودائع من الزبائن.ومن جهة أخرى تمنح القروض".[3]

ثانيا : نشأة وتطور البنوك التجارية

منذ بداية ظهور المجتمعات الإنسانية، ظهرت الحاجة إلى تبادل السلع والخدمات بين أفراد هذه المجتمعات، وكانت المقايضة هي الوسيلة الأولى في هذا التبادل، ولكن نظام المقايضة لم يكن ملائما حتى في النظام الاقتصادي البدائي، فكان التحول التدريجي لنظام النقود المعدنية وسبائك الذهبية والفضة، ولتخفيض مخاطر السرقة كانت الحاجة لوجود محلات الصاغة لحمايتها من خلال الإيداع والحفظ.ولكن أدى انتشار التعامل بخليط من العملات المعدنية المختلفة الوزن والمعيار في مراكز التجارة والأسواق في أوروبا إلى ظهور الصيارفة الدين يقومون بأدوار تلقي أموال التجار لديهم كودائع وإصدار شهادات ملكية بالقيمة الاسمية للمبلغ

---

[1] سامر جلدة، **البنوك التجارية**، الطبعة الأولي، دار أسامة، عمان، 2009، ص : 14.

[2] كمال سخري، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة بنك الفلاحة وتنمية الريفية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص : 4.

[3] Eric Lamarque, **gestion bancaire**, 2edition, dareios& Pearson education, France, 2008, p : 40.

المودع وفي نصف الثاني من القرن السابع عشر تفشى تلاعب الصيارفة بالصكوك، فظهرت حاجة الدولة لتأسيس المصارف العامة.[1]

فتم تأسيس أول بنك في مدينة البندقية بإيطاليا سنة 1157،وبعد ذلك أنشئ بنك ريالتو سنة 1587ويعد هذا المصرف أول مصرف منظم، يعد القرن السادس عشر ميلادي البداية الفعلية والصحيحة لنشأة المصارف الحديثة فقد أنشئ في سنة 1609بنك أمستردام بهولند وفي سنة 1800بنك فرنسا، والبنك الأهلي المصري في سنة 1898.[2]

أصبح العمل الحديث للمصارف هو الإقراض من ودائع العملاء الذين هم بحاجة للاقتراض بعد تقديمهم ضمانات كافية مقابل فائدة ويقوم المصرف بهذه المهمة مادام مركزه المالي يسمح له بالوفاء بمطالب المودعين، وأصبحت تقوم أيضا بتقديم قروض من الودائع ليس لها وجود عندها، فأصبحت تخلق هذه الودائع.[3]

الفرع الثاني : مصادر و استخدامات الأموال في البنوك التجارية

أولا : مصادر أموال البنوك التجارية

يمكن التميز بين مصدرين أساسيين لأموال البنوك التجارية

1-الموارد الذاتية الداخلية : و هي تلك الموارد المالية التي تكون مصدرها داخلي وتشمل :

رأس المال المدفوع : وهو يمثل قيمة الأسهم التي دفعها الأفراد مساهمة منهم في رأس مال البنك، وعادة لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك.

الاحتياطات : وهي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال ونميز نوعين من الاحتياطات هما :

الاحتياطي القانوني : وهو نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي.

الاحتياطي الخاص : وهو احتياطي اختياري تشكله البنوك التجارية بمحض إرادتها وفق نظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي.

الأرباح غير موزعة : عادة ما يترتب عن نشاط البنك أرباح في نهاية السنة لا تقوم بتوزيعها كلها بل جزء منها يبقي يضاف إلى رأس المال البنك.[4]

---

[1] عمر محمد فهد شيخ عثمان، **إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية** ، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص : 15 .

[2] عبد الهادي الفضلي، **معاملات البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار العلوم لطباعة، 2007،ص : 23، الموقع وتاريخ التحميل: http://www.alfaqaha.net/hone/media/files consulté 2014/02/10à11:25.

[3] عمر محمد فهد شيخ عثمان، **مرجع سابق**، ص : 17.

[4] عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص : 169.

2-الموارد الخارجية :

-أ/**الودائع** : وهي نسبة هامة من إجمالي موارد البنك وهي على عدة أنواع منها :

-**الودائع الجارية** : وهي الودائع التي يتم سحبها بموجب صكوك ويحق لصاحبها أن يسحبها في أي وقت.

-**الودائع الادخارية** : وهي الودائع التي يتم التعامل بها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص، وتمنح البنوك فوائد محددة على هذا النوع من الودائع.

-**الودائع الثابتة** : وسميت بالثابتة لأنه عند إيداعها لدى البنك يتفق على موعد محدد لا يحق للزبون أن يسحب جزء منها أو معظمها إلا بعد مرور الفترة المتفق عليها، وتمنح البنوك عليها فوائد تفوق الفوائد على الودائع الادخارية.[1]

-**ب/القروض** : من مصادر أموال البنك التجاري نجد الاقتراض، و الذي يتم من مختلف المؤسسات خاصة منها البنك المركزي.[2]

ثانيا : استخدامات أموال البنوك التجارية

بعد أن تحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادر مختلفة، تقوم بتوزيعها على مختلف الاستخدامات، بناء على عاملين أساسيين هما السيولة و الربحية.

-المجموعة الأولى الهدف منها تحقيق السيولة فقط وتشمل :

-النقديات الجاهزة لدى البنك : وهي النقود القانونية الموجودة لدى البنك باستمرار لمواجهة متطلباته اليومية.

-الأرصدة النقدية المودعة لدي البنك المركزي : وهي عبارة عن الاحتياطي النقدي القانوني الذي تشكله البنوك التجارية بشكل إلزامي.

-المجموعة الثانية وتكون سيولتها منخفضة كما يمكن أن تدر ربحا وهي تشمل ما يلي :

-أصول يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة ودون أية مشقة وتمثل أساسا في حسابات لدي البنوك الأخرى و أصول تحت التحصيل.

-الأوراق المالية قصيرة الأجل خاصة التي سيولتها تكون قليلة، وأهمها سندات الخزينة التي تكون ذات سيولة عالية كونها مضمونة.

-الأوراق التجارية المخصومة : وهي تمثل قروض قصيرة الأجل لأنها عبارة عن أوراق تجارية قام بخصمها للمتعاملين، مقابل عمولة.

-القروض والسلفيات التي يقدمها البنك لتمويل رأس المال العامل في المشاريع الاقتصادية المختلفة، وتكون قصيرة الأجل غالبا.

[1] سامر جلدة، **مرجع سابق**، ص : 112.

[2] عبد الله خبابة، **مرجع سابق**، ص : 170.

-المجموعة الثالثة تكون سيولتها منخفضة جدا، بينما ربحيتها مرتفعة مقارنة بالأصول السابقة الذكر؛ على اعتبار أن هدفها الأساسي هو تحقيق الربح، وتشمل ما يلي :

-القروض متوسطة وطويلة الأجل؛

-الأوراق المالية لأجل؛

-الاستثمارات الحقيقية (أصول مادية ثابتة)؛ [1]

الفرع الثالث : مؤشرات الأداء المستخدمة في البنوك التجارية حسب طريقة العائد و المخاطرة

أولا : مؤشرات العائد

العائد على حقوق الملكية : يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لان هذا يعني أن البنك يمكنه توزيع المزيد من الارباح على المساهمين.[2]

العائد على الأصول : يعتبر هذا المعدل مقياس جيد للربحية وللكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الربح.[3]

معدل هامش الربح : يقيس قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب.

معدل منفعة الأصول : تتمثل منفعة الأصل نسبة الإيراد الكلي المحقق لكل وحدة نقدية من الأصول.

معامل الرفع المالي : يعمل لصالح البنك حينما تكون الارباح ايجابية، وفي نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته.[4]

الجدول رقم(1-1) : مؤشرات العائد المستخدمة في البنوك التجارية

المؤشرات	النسب
العائد على حقوق الملكية ROE	النتيجة الصافية/ حقوق الملكية
العائد على الأصول ROA	النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول
معدل هامش الربحPM	النتيجة الصافية/ إجمالي الإيرادات
معدل منفعة الأصول AU	إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول

[1] عبد الله خبابة، **مرجع سابق**، ص : 171.

[2] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية-تحليل العائد والمخاطرة-**، الدار الجامعية، مصر،2001، ص : 81.

[3] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص : 471.

[4] طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق** ، ص : 84.

معامل الرفع المالي(مضاعف حقوق الملكية)EM	إجمالي الأصول/ حقوق الملكية

مصدر : عبد اللطيف طيبي، **التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص:281.

ثانيا : مؤشرات المخاطرة

مخاطر الائتمان : يرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد وتركز مقايس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد.

مخاطر السيولة : وتظهر هذه المخاطر حينما لا يستطيع البنك تلبية التزامات الخاصة بمدفوعاته في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، كما تشير مخاطر السيولة إلى كل من قدرة البنك على اقتراض الأموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها.

مخاطر معدل الفائدة : هي تتمثل في مدى حساسية التدفقات النقدية للتغيرات التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة، ويصبح *الأصل أو الالتزام حساسا بالنسبة لمعدل الفائدة، إذا كان من الممكن إعادة تسعيره في فترة زمنية معينة.[1]

مخاطر التشغيل : تعرف على أنها مجموعة من المخاطر تتعلق بالأنشطة البنكية.[2]و الأداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك، لذلك فان نجاح الرقابة على هذه المخاطر يعتمد على نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات.

مخاطر رأس المال : وتتمثل في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، ويحدث هذا عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوي اقل من القيمة السوقية لالتزامات البنك.[3]

الجدول رقم (1–2) : مؤشرات المخاطرة المستخدمة في البنوك التجارية

المؤشرات	النسب
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض
مخاطر السيولة	(نقديات(لدي البنك+لدي البنك المركزي+ccp)+الأصول غير النقدية شديدة السيولة /إجمالي الودائع+المستحق للبنوك وللبنك المركزي)*100
مخاطر معدل الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة/إجمالي الأصول
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف–مصاريف اليد العامل–/عدد العمال
مخاطر رأس المال	إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول، أو نسبة بازل

مصدر : محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994–2000**، الجزء الأول، مجلة الباحث، ورقلة، العدد3، 2004، ص92.

*الأصول الخطرة: هي تلك الأصول التي يترتب عل تسيلها خسارة في القيمة أو عدم إمكانية تسيلها في الوقت المناسب أو حدوث خسارة إذا ما تم تصفيتها.

[1] طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص : 93.

[2] Christian Dexamps, jacques soichot, **économie et gestion de la banque**, éditions EMS, paris, 2002, p : 168.

[3] طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص ص : 73–95.

المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم ونشأة وتطور البنوك الإسلامية، و مصادر واستخدامات أموالها، كما سنتطرق إلى المؤشرات الأداء المستخدمة فيها وفق طريقة العائد والمخاطرة.

الفرع الأول : مفهوم ونشأة وتطور البنوك الإسلامية

أولا : مفهوم البنوك الإسلامية

تعرف بأنها "مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة(الربا) أخد أو عطاء، وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية".[1]

"هو البنك الذي يلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاته المصرفية والاستثمارية، من خلال تطبيق مفهوم الوساطة المالية القائم على مبدأ المشاركة في الربح أو الخسارة، ومن خلال إطار الوكالة بنوعيها العامة والخاصة"[2]

"يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تقوم بأداء الخدمات المالية والمصرفية، كما تباشر أعمال التمويل و الاستثمار في مجالات مختلفة وفي ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف المساهمة في غرس القيم والخلق الإسلامية في مجال المعاملات".[3]

ثانيا : نشأة وتطور البنوك الإسلامية

لقد بدأ العمل من أجل إنشاء بنوك إسلامية في عام 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق الادخار تعمل بدون فائدة، وفي عام 1950بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية.[4] وفي عام1963أنشئ بنك الادخار المحلي الذي بدأ في مدينة ميت غمر بمحافظة الدقهلية في مصر، وهي أول محاولة لإنشاء مصارف إسلامية لا تتعامل بالفائدة(الربا)أخذا وعطاء في مصر. و انتهت هذه التجربة بإحالة صاحب الفكرة ومؤسسها أحمد عبد العزيز عام 1967إلى دمج بنك الادخار المحلي بالبنوك التجارية.وبدأت بوادر المصارف الإسلامية بتأسيس بنك ناصر الاجتماعي عام 1971، وكان شعاره مجتمع الكفاية والعدل.ثم بنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية سنة 1975 توالى بعد ذلك تأسيس بنك فيصل الإسلامي المصري عام1977، ومصرف فيصل الإسلامي البحرين عام 1982، وأما في الأردن فقد تأسس البنك الإسلامي الأردني عام1978 و البنك العربي الإسلامي الدولي والذي تأسس عام 1997.وهكذا انتشرت المصارف الإسلامية

[1] محمد علي سميران، **وجهة نظر حول المصارف الإسلامية**، المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية، جامعة أل البيت، 5-2011/04/6، ص : 2.

[2] محي الدين يعقوب أبو الهول، **تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية**، دار النفائس، الأردن، 2012، ص : 87.

[3] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، الجزائر،العدد السابع، ورقلة، 2010، ص : 305.

[4] محي الدين يعقوب أبو الهول، **مرجع سابق**، ص : 103.

في باقي الدول العربية والإسلامية والدول الأجنبية[1]، وقد يبلغ عدد المصارف الإسلامية 800مصرف بحلول 2015 على مستوي العالم.[2]

الفرع الثاني : مصادر و استخدامات أموال البنوك الإسلامية

أولا : مصادر أموال البنوك الإسلامية

1-مصادر داخلية :

رأس المال : وهي الأموال التي يضعها المساهمون تحت تصرف البنك عند بداية تشغيله أو هو الرأسمال المدفوع، ويمكن أن يتوسع عند الضرورة بإصدار أسهم جديدة وطرحها للاكتتاب.

الاحتياطات : وهي الأموال التي تقتطع بنسبة معينة من الأرباح المحققة سنويا لتضم إلى رأس المال، ويكون إما احتياطيا قانونيا (أي يفرضه القانون)أو احتياطيا عاما(يضعه المساهمون برغبتهم)، ويمكن أن توجد هناك أنواع أخرى من الاحتياطات.[3]

الأرباح المحتجزة : هي تلك الأرباح الفائضة أو المتبقية بعد إجراء عملية التوزيع وهي كذلك تعتبر من حقوق الملكية أي تخص المساهمين.

المخصصات : هي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة،و المخصصات بطبيعتها لا تعتبر حقا من حقوق الملكية، لأنها تعتبر تكلفة. فإذا ما أتيح توظيفها إلى حين الحاجة إليها، فإن الارباح التي قد تتولد عنه توزع بين المساهمين والمودعين.[4]

2-المصادر الخارجية :

-أ/الودائع: وتشمل الودائع بمختلف أشكالها وأنواعها حيث تعتبر أهم مصادر التمويل الخارجية للبنك الإسلامي، وتنقسم إلى :

الودائع تحت الطلب : وهي حسابات دائنة يمكن الإيداع فيها أو السحب منها في أي وقت يرغب فيه أصحابه وليس لها حد أدني أو أقصي.

[1] محمد علي سميران، **مرجع سابق**، ص : 3.

[2] www.albawaba.com consulté05/02/2014à15:15.

[3] سليمان ناصر، **تطور صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، نشر جمعية التراث، غرداية، 2002، ص : 282.

[4] أمارة محمد يحي عاصي، **تقييم الأداء في المصارف الإسلامية دارسة حالة البنك الإسلامي الأردني**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص : 152.

الودائع الاستثمارية : هي الأموال التي يعهد بها العميل للمصرف من أجل استثمارها وتوظيفها لمدة معينة، تكون في شكل عقد مضاربة، حيث يكون العميل رب المال والمصرف مضاربا، وهنا العميل يحصل على ربح ويتحمل الخسارة.[1]

الودائع الادخارية : حسابات تفتح لتشجيع صغار المدخرين، و يحصلون على جزء من الارباح المحققة المحتسبة على أساس الرصيد الأدنى للحساب ويمنح المدخر عادة فيها دفتر تسجل فيه كل عمليات السحب والإيداع.[2]

ب/الصكوك الإسلامية : هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أو نشاط استثماري مباح شرعا، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية.[3]

ثانيا : استخدامات البنوك الإسلامية

تستخدم البنوك الإسلامية في توظيف الأموال واستثمارها أساليب وصيغ عديدة يمكن تقسيمها إلى قسمين هما :

1-صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار :

التمويل بالمضاربة : تقوم البنوك الإسلامية بالتمويل والاستثمار في المشاريع على أساس المضاربة ويسمى البنك رب المال،و يسمى المتعهد أو الملتزم مضاربا، وهو الذي يقوم بالعمل في المشروع، و لا يتدخل البنك في تفاصيل العمل، وفي نهاية العمل يقسم الربح بين البنك والمتعهد بموجب الاتفاق السابق على حصة كل منهما، وفي حالة الخسارة يتحملها البنك لوحده.[4]

التمويل بالمشاركة : هو تقديم البنك والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم،بحيث يصبح كل واحد منها متملكا حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقا لنصيبه من الربح، وتقسم الخسارة على قدر حصة المشاركة في رأس المال.[5]

2-صيغ التمويل القائمة على أساس المديونية :

التمويل بالمرابحة : هي أن يعرف صاحب السلعة المشتري بكم اشتراها، و يأخذ منها ربحا.[6]

---

[1] هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دارسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012 ص : 21.

[2] عبد اللطيف طيبي، **التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص : 65.

[3] نوال بن عمارة، **الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد التاسع، ورقلة، 2011، ص : 2.

[4] محي الدين يعقوب أبو الهول، **مرجع سابق**، ص : 94.

[5] خالد آمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر، عمان، 2008، ص : 171.

[6] محمد الطاهر قادري، البشير جعيد، **عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، جامعة غرداية، 23-24 فيفري 2011، ص : 16.

التمويل بالتأجير : تتم هذه العملية بأن تملك البنوك الإسلامية عمارات أو آلات أو تجهيزات وتؤجرها للعملاء مقابل اجر يتفق عليه، وتسمى العملية إجارة، ولها شروط تقرر بالاشتراك مع المستأجر.[1]

التمويل بالسلم : السلم في تعريف الفقهاء هو بيع آجل بعاجل ، بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع، الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم، فالمؤجل هو السلعة المباعة الموصوفة في الذمة،والعاجل هو الثمن.وصيغة التمويل بالسلم يفضل استعمالها في تمويل القطاع الفلاحي.[2]

التمويل بالقرض الحسن : هو منح البنك أموال بدون فائدة للأفراد، الذين هم بحاجة إلى مساعدة، حيث تمكنهم من إعادة تأهيل أنفسهم ماديا.[3]

التمويل بالإستصناع : هو أن يطلب شخص من أخر صناعة شيء ما له على أن تكون الموارد من عند الصانع، وذلك نظير ثمن معين.[4]

الفرع الثالث : مؤشرات الأداء المستخدمة في البنوك الإسلامية حسب طريقة العائد و المخاطر

أولا : مؤشرات العائد

نفس المؤشرات التي ذكرت سابقا في البنوك التجارية، حيث لا توجد اختلاف في كيفية حسابها.

ثانيا : مؤشرات المخاطرة

مخاطر السيولة : وهي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عندما تستحق الأداء، من خلال توفير الأموال اللازمة لذلك، دون تحمل خسائر غير مقبولة، بمعني أخر عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية.[5]

فالبنوك الإسلامية لا تستطيع جلب موارد مالية بفوائد، مما يفرض عليها أخذ الضمانات الكافية والاحتياطات اللازمة لمواجهة هذا النوع من المخاطر.[6]

مخاطر السوق : تنشأ مخاطر السوق في البنوك الإسلامية عن التقلبات التي تلحق بأسعار السلع والخدمات و الأوراق المالية و أسعار العملات. ويكون وقع هذه المخاطر على البنوك الإسلامية كبيرا نظرا لعدم قدرتها على مراجعة أسعار العقود في البيع مهما كان موضوعها وكذلك عدم مشروعية المتاجرة في العملات بالأسعار الآجلة.

---

[1] محي الدين يعقوب أبو الهول، **مرجع سابق**، ص : 95.

[2] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **مرجع سابق**، ص : 310.

[3] محي الدين يعقوب أبو الهول، **مرجع سابق**، ص : 96.

[4] سليمان ناصر، **مرجع سابق**، ص : 131.

[5] لقمان حلوة، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011، ص : 53.

[6] عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس، 2013، ص : 151.

مخاطر التشغيل : وتكون ناتجة عن أخطا، ترتكب في البنك سواء كانت متعمدة أو غير متعمدة ومن أهمها: أمانة الموظفين، الأخطاء المهنية... .[1]

مخاطر الائتمان : تختلف مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية بحسب صيغ نشاطها، فصيغ المشاركة في الربح والخسارة يتجلى الخطر فيها في إمكانية عدم القدرة على تحصيل العائد منها. أما صيغ العائد الثابت يمثل الخطر فيها في عدم تسديد العميل الالتزامات المترتبة عليه اتجاه البنك.[2]

الجدول رقم (1–3) : مؤشرات المخاطرة المستخدمة في البنوك الإسلامية

المؤشرات	النسب
مخاطر السيولة	(نقديات(لدي البنك+لدي البنك المركزي+ccp)+الأصول غير النقدية شديدة السيولة /إجمالي الودائع+المستحق للبنوك وللبنك المركزي)*100
مخاطر رأس المال	إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول، أو نسبة بازل
مخاطر التشغيل	مصاريف العمال /عدد العمال
مخاطر الائتمان	مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون الغير المسترجعة/تمويلات ممنوحة للمؤسسات+تمويلات ممنوحة للزبائن

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على بعض مراجع البحث ومحاضرات مقياس **التسيير البنكي** للسنة الجامعية : 2012-2013.

مخاطر تتميز بها البنوك الإسلامية :

مخاطر الإزاحة التجارية (التجارية المنقولة) : وتحدث عندما لا تستطيع البنك الإسلامي إعطاء عائد منافس على الودائع مقارنة بالبنوك الإسلامية أو التقليدية المنافسة. وهنا قد يقرر المودعين سحب أموالهم، ويلجأ مالكو البنك الإسلامي في هذا الحالة إلى التنازل عن بعض الأرباح لصالح المودعين في حسابات الاستثمار.[3]

مخاطر فقدان الثقة في العمل المصرفي الإسلامي : تنشأ هذه المخاطر من افتقاد الفهم السليم لرسالة المصارف الإسلامية، ومضامين القاعدتين الأساسيتين وهما *الغنم بالغرم و**الخرج بالضمان، سواء تعلق الأمر بالعاملين في المصرف أو المتعاملين معه، وهذا يؤدي إلى اهتزاز الثقة في مكانة المصرف الإسلامي، وبالتالي عدم التعامل معه بسبب تشابه الأسلوب وانخفاض العائد.[4]

[1] كمال رزيق، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر**، ملتقي الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، 5-6 أبريل 2012، ص : 8.

[2] مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الملتقي العلمي الدولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 21-20أكتوبر2009، ص : 4.

[3] لقمان حلوة، **مرجع سابق**، ص : 57.

[4] رقية بوحيضر، مولود لعرابة، **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل II**، مجلة جامعة عبد العزيز، العدد الثاني، 2010، ص : 12.

* تقول هذه القاعدة أنه لا يحق للإنسان أن يحصل على ربح معين بدون التعرض للمخاطرة، أي الغنم الحق في الحصول على الربح.

** و يقصد بهذه القاعدة انه من ضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد.

مخاطر صيغ النشاط : إن أغلب الصيغ المستخدمة من طرف البنوك الإسلامية في نشاطها مازالت تثير جدلا فقهيا حول مشروعيتها وأركانها من مذهب لأخر. مما يحول دون تطبيقها بشكل موحد من قبل هذه البنوك.[1]

المخاطر الإستئمانية : وهي المخاطر المرتبطة بمخالفة البنك لنصوص عقد وديعة الاستثمار أو ارتكابه مخالفة في إدارة الأموال المودعة لديه أي الشروط المتفق عليها، وبالتالي يتحمل البنك مسؤولية التعدي أو التقصير.[2]

المطلب الثالث : مقارنة بين مؤشرات الأداء المستخدمة في كل من البنوك التجارية والإسلامية

1-مؤشرات العائد :

– العائد على حقوق الملكية : يقاس هذا المؤشر بقسمة النتيجة الصافية على إجمالي حقوق الملكية، ويطبق هذا المؤشر في البنوك التجارية والإسلامية نظرا لوجود النتيجة الصافية وحقوق الملكية في ميزانية كل بنك منهما.

– **العائد على الأصول** : ويساوي هذا المؤشر النتيجة الصافية مقسومة على إجمالي الأصول، ويمكن أن يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للعائد لكل وحدة من متوسط الأصول في البنوك التجارية والإسلامية وهذا راجع لاحتواء ميزانية كل بنك على النتيجة الصافية وإجمالي الأصول.

– **منفعة الأصول** : ويساوى هذا المؤشر إجمالي الإيرادات مقسومة على إجمالي الأصول. فمكونات هذا المؤشر موجودة في القوائم المالية للبنوك التجارية والإسلامية، وبالتالي معدل منفعة الأصول يطبق في البنوك التجارية والإسلامية. [3]

2- مؤشرات المخاطرة :

-مخاطر الائتمان : هو حاصل قسمة مخصصات خسائر القروض على إجمالي القروض والإيجارات، يمكن أن يطبق في البنوك التجارية نظرنا لاعتمادها على القروض، ونظرنا لمبادئ وأسس عمل البنوك الإسلامية لا يمكن أن يطبق، فهي تمنح قروض حسنة بدون فوئد وغرضها المساهمة في الربحية الاجتماعية.

-مخاطر سعر الفائدة : ويحسب هذا المخطر بقسمة الأصول الحساسة تجاه الفائدة على إجمالي الأصول، ويمكن تطبيقه في البنوك التجارية لأنها تتعامل بسعر الفائدة أما البنوك الإسلامية فلا تتأثر بهذا الخطر بصورة مباشر لأنها لا تتعامل بالفائدة أخدا أو عطاء.[4]

[1] كمال رزيق، **مرجع سابق**، ص : 9.

[2] هاجر زرارقي، **مرجع سابق**، ص : 70.

[3] طارق عبد العال حماد، **مرجع سابق**، ص ص : 81-84.

[4] أسماء نخلة، **إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية دراسة حالة مجموعة البركة بالبحرين**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013، ص : 4.

مخاطر رأس المال : ويمكن حسابها بعدة نسب تقليدية، لكن أهم نسبة حديثة هي نسبة كفاية رأس المال وتساوي

نسبة كفاية رأس المال= {الأموال الخاصة (رأس المال بشرائحه الثلاثة) /مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل}* 100≤8%

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فقد وضع مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا ifsb معيارا لحساب كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية سنة 2005 يتلاءم مع معيار بازل2 وهو كما يلي[1]:

المعادلة القياسية :

نسبة كفاية رأس المال= {رأس المال المؤهل /إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزن مخاطرها(مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل) – (الموجودات المرجحة حسب الأوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار (مخاطر الائتمان +مخاطر السوق) }*100≤ 8%

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية

ما يميز هذا الموضوع أنه حديث الدراسة بقلة البحوث فيه، فمعظم البحوث الأخرى تطرقت إلى جزء من البحث. و عليه سنحاول فيما يلي أن نقوم بعملية عرض موجز لأهم الدراسات والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة. حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، الأول لعرض الدراسات السابقة، والثاني لإظهار أوجهه التشابه الاختلاف بين الدراسات السابقة ودراستنا.

المطلب الأول : الدراسات السابقة

–دراسة، عمر محمد فهد شيخ عثمان بعنوان" **إدارة الموجودات/ المطلوبات لدي المصارف التقليدية والإسلامية دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة** " الدراسة عبارة عن أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، 2009.

هدفت الدراسة إلى تقييم إدارة الموجودات/ المطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، أي تقييم عوامل السيولة والربحية والمخاطر لدي إدارة المصارف للموجودات والمطلوبات. وقد شملت عينة الدراسة مجموعة متساوية من المصارف التقليدية والإسلامية في الأردن من سنة 2000 إلى 2008، وقد تم جمع بيانات الدراسة اعتمادا على المصادر الثانوية وتحليل القوائم المالية للمصارف، ولمعالجة الموضوع استخدم الباحث أسلوب التحليل الوصفي وتحليل معاملات الارتباط والانحدار .

[1] رقية بوحيضر، مولود لعرابة ، **مرجع سابق**، ص : 31.

فتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، وأن العائد على حقوق المساهمين متقارب بين المصارف التقليدية والإسلامية ودرجة المخاطرة لدى المصارف الإسلامية ضعيفة مقارنة بالمصارف التقليدية.

هذه الدراسة اهتمت بدراسة مؤشر الموجودات/المطلوبات دون التطرق للمؤشرات الأخرى التي تخص البنوك التقليدية والإسلامية وهذا ما سنتطرق له في دراستنا.

-**دراسة، أحلام بوعبدلي وخليل عبد الرزاق** بعنوان **"تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري"** الدراسة عبارة عن مداخلة في ملتقي بعنوان المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، بجامعة الشلف، يومي 14و15 ديسمبر 2004.

تهدف هذه المداخلة إلى إبراز تقييم أداء البنوك التجارية بطريقة العائد والمخاطرة، وتمت دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري من 1997 إلى 2000، وقد تم جمع البيانات من القوائم المالية للبنك ولمعالجة الموضوع استخدم الباحثان مؤشرات العائد والمخاطرة. فتوصل الباحثان إلى أن أداء القرض الشعبي الجزائري يتحسن من سنة إلى أخرى وذلك بعد مقارنتها بمعدلات القطاع النمطية.

لكن ما يعيب على هذه الدراسة أن الباحثان قاما بتقييم أداء القرض الشعبي الجزائري، ولكن لم يقارن أداءه مع بنوك أخري وهذا ما سيتم تطبيقه في دراستنا.

- **دراسة، محمد جموعي قريشي** بعنوان**"تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000"** جزء الأول. الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الباحث، العدد الثالث ، جامعة ورقلة،2005 .

هدفت دراسة الباحث إلى تقييم أداء البنوك باستخدام المعطيات والبيانات المالية، حيث طبق ذلك على مجموعة من البنوك الجزائرية(بنك التنمية المحلية والقرض الشعبي الجزائري والبنك الوطني وبنك البركة)، من أجل إظهار العلاقة بين الربحية والمخاطرة، ثم قارن بين أداء البنوك فيما بينها.واستخدم في دراسته منهج المقارنة الذي يساعده في المقارنة بين العائد والمخاطرة البنك، كما استخدم نموذج تحليلي يسمي نموذج العائد على حق الملكية وبعض المؤشرات الأخرى التي تتعلق بالعوائد والمخاطر البنكية. فتوصل الباحث من خلال الدراسة إلى أن بنك البركة أكثر ربحية وأقل مخاطرة ولديه كفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف مقارنة بالبنوك الأخرى، أما إنتاجية الأصول فمتقاربة بين البنوك طيلة فترة الدراسة.

لكن الدراسة بينت الجانب النظري والتطبيقي لمؤشرات العائد والجانب النظري فقط لمؤشرات المخاطرة، ولم يتطرق للجانب التطبيقي، وهذا ما سيتم التطرق له في دراستنا.

-**دراسة، هاجر زرارقي** بعنوان" **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري"** الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير ، جامعة سطيف، 2012.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، ولأنها تأخذ طبيعة متميزة قامت الباحثة بتحليل مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية والتعرف على أساليب التحوط منها، حيث تمت الدراسة على بنك البركة الجزائري من سنة2007 إلى 2010.و لجمع بيانات الدراسة قامت الباحثة بدراسة حالة عميل لدى البنك، ولمعالجة الموضوع استخدمت المنهج الوصفي التحليلي. فتوصلت الباحثة إلى أن الطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي جعلته أكثر عرضة للمخاطر الائتمانية

مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي، وأن جوهر إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية لا يختلف كثير إلا فيما يتعارض مع ضوابط العمل المصرفي.

ما يعيب على دراسة هو أنها درست المخاطر الائتمانية فقط دون التطرق لمخاطر أخرى، وهذا ما سنتطرق له في دراستنا.

-**دراسة، أمارة محمد يحي عاصي** بعنوان" **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة حالة البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار**" الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير، جامعة حلب، 2010.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، أي تأثير هيكل الموارد والاستخدامات للمصرف الإسلامي، حيث طبقت الدراسة على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار من سنة 2003 إلى 2008، وقد تم جمع البيانات من القوائم المالية للبنك. ومن أجل معالجة الموضوع واختبار فرضياته اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي، فاستخدمت مجموعة من مؤشرات تقييم الأداء.

وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن هناك تزايد مستمر في نسبة العائد على حقوق الملكية مما يدل على إتباع المصرف الإسلامي إستراتيجية تعظم حقوق الملكية، وأن نسبة الملاءة المالية بالنسبة للأصول والودائع في المصرف الإسلامي لم تصل لمعدلات مرتفعة.

لكن الباحثة ركزت في تقييم الأداء المالي على أهم مكونات القوائم المالية، دون أن تحدد طريقة معينة في تقييم الأداء، وهذا ما سيتم تطبيقه في دراستنا.

- **Anouar Hassoune**, "La gestion des risques dans les banques islamiques", moody's investors service, paris, 2008.

إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية، حيث ركزت الدراسة على تشابك مخاطر الأنشطة البنكية وتحديات إدارة البنوك الإسلامية وبالإضافة إلى الوساطة والمخاطر الغير مالية. فقد سلطت الضوء على تشابك المخاطر والتحديات التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الإسلامية.

إلا أن الدراسة اقتصرت على المخاطر في البنوك الإسلامية، ولم يعر الباحث اهتماما إلى العوائد في البنوك الإسلامية والدراسة التطبيقية حول الموضوع، وهذا ما سنتطرق له في دراستنا.

المطلب الثاني : مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

بعد عرضنا للدراسات السابقة وجدنا أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في بعض الجوانب بين هذه الدراسات ودراستنا. أهمها ما يلي :

– من ناحية الهدف هناك بعض الدراسات التي اشتركت معنا في جزء من أجزاء الهدف الرئيسي وهو تقييم أداء مقارن بين البنوك التقليدية والإسلامية وفق طريقة العائد والمخاطر.

– أما بنسبة للحالة المدروسة فوجدنا أن دراسة واحدة قامت بمقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، أما الدراسة الأخرى فقامت على مجموعة من البنوك ومنها بنك إسلامي، أما الدراسات الأخرى فطبقت معظمها على بنوك إسلامية. لذلك سوف نقوم في دراستنا بمقارنة بين بنك تقليدي وأخر إسلامي.

– بالنسبة لطريقة المعالجة يمكن القول أن كل الدراسات قامت بإطلاع على القوائم المالية للبنك أو البنوك المدروسة، فمنها من استعمل مؤشرات العائد والمخاطر ومنها من استعمل أهم مكونات القوائم المالية، ودراستنا سوف تستعمل طريقة العائد والمخاطرة في تقييم الأداء.

– مع أن هناك اختلافات موجودة بين الدراسات إلا أن هناك استنتاج واحد وهو أن البنوك مؤسسات مالية يجب دراسة عوائده ومخاطرها، وهذا ما سيتم تطبيقه من خلال دراستنا.

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل الجانب الأدبيات النظرية والتطبيقية حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى للمفاهيم العامة حول البنوك التقليدية والإسلامية من تعريفها، وكذا مصادر واستخدامات أموالها، بإضافة إلى مقارنة بين مؤشرات العائد والمخاطرة التي تعتبر أدوات لتقييم أداء البنكين.

أما المبحث الثاني فتم فيه عرض لدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، حيث تطرقنا لأهم جوانب الدراسة والمتمثلة في الهدف من الدراسة، دراسة الحالة، وطريقة المعالجة، كما ذكرنا أهم النتائج المتوصل إليها وفي النهاية إعطاء نقد، أو إبراز إحدى جوانب أهملها الباحث في دراسته والتي سيتم التطرق إليها في دراستنا. ومن تم إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية

تمـــــهيد :

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى المفاهيم المتعلقة بالبنوك التجارية والإسلامية، ومصادر واستخدامات أموالها، مؤشرات تقييم الأداء، وكذا الدراسات السابقة. سنحاول في هذا الفصل تقييم أداء كل من القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري، وذلك من خلال حساب مؤشرات العائد والمخاطرة، ومقارنة بينهما من حيث الطريقة والنتائج، واعتمادا على الميزانيات وجدول حسابات النتائج.

ولإلمام أكثر بالدراسة الميدانية قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، الأول نقدم فيه الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة التي تساعدنا في التحليل وتفسير النتائج، أما المطلب الثاني لعرض ومناقشة النتائج والبرهان على مدى صحة الفرضيات أو نفيها.

المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

قبل أن نبدأ في تقييم أداء كل من البنوك التجارية والإسلامية وفق طريقة العائد والمخاطرة، نوضح بعض جوانب الدراسة والمتمثل في التعريف بمجتمع الدراسة التي تم اختيارها، وطريقة جمع معطياتها، ومؤشرات تقيم أدائها، وكذا كيفية حسابها كل هذا سيتم التطرق له من خلال المطلبين التاليين :

المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة

يحتوى هذا المطلب على فرعين، الأول تقديم كل من القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري. أما الثاني فتطرقنا فيه لطريقة جمع المعطيات.

الفرع الأول : مجتمع وعينة الدراسة

يعد مجتمع الدراسة "البنوك التجارية والإسلامية" واخترنا منها عينة من بنكين بنك تجاري "القرض الشعبي الجزائري" وبنك إسلامي "بنك البركة الجزائري".

أولا : تقديم القرض الشعبي الجزائري

تأسس القرض الشعبي الجزائري في عام 1966برأس مال أولى قدره 15 مليون دينار جزائري.وهذا البنك في الأساس دمج لعدة بنوك منها جزائرية، كانت متواجد في عهد الاستعمار وهي :

البنك الشعبي التجاري والصناعي الجزائري لوهران ولقسنطينة ولعنابة، والبنك الجهوي التجاري والصناعي للجزائر العاصمة، وأخرى أجنبية منها شركة مارسليا سنة 1968. وفي عام 1988تم التنازل لفائدته عن 40وكالة وتحويل 550موظف وإطار و89000 حساب تجاري للزبائن .

و بعد ما أوفي البنك كل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد والقرض–القانون رقم 10/90–تحصل القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد والقرض وأصبح ثاني بنك معتمد في الجزائر .

من مهامه تعزيز التنمية في مجالات الصحة، التجارة والتوزيع، الفنادق والسياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتقليدية.

ثانيا : تقديم بنك البركة الجزائري

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص).أنشئ في 20مايو 1991، برأس مال اجتماعي قدره 500000000دينار جزائري، وبدأ نشاطاته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991.

المساهمون في رأس ماله هم بنك الفلاحة والتنمية الريفية(الجزائر) وشركة دلة البركة (السعودية).أنشئ بموجب أحكام القانون رقم10/90 المتعلق بالنقد و القرض، وهو مرخص له بالقيام بجميع الأعمال المصرفية، التمويل والاستثمار، وفق لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة. ويدير البنك حاليا 32 فرع.

الفرع الثاني : طريقة جمع معطيات الدراسة

من أجل إنجاز هذه الدراسة، واختبار فرضيتها قمنا بجمع المعطيات اللازمة عن طريق ما يلي :

- تتمثل المعطيات اللازمة للدراسة في بعض الأرقام من الميزانية وجدول حسابات النتائج خلال الفترة الممتدة من (2007-2012) التي حصلنا على معظمها عن طريق المواقع الإلكترونية التالية :

- موقع القرض الشعبي الجزائري : http://www.cpa-bank.com

- موقع بنك البركة الجزائري : http://www.albaraka-bank.com

المطلب الثاني : الأدوات

من أجل الإجابة عن إشكاليات وفرضيات الدراسة تم استخدام مجموعة من المؤشرات :

أولا : مؤشرات العائد

الجدول رقم (2-1) : مؤشرات العائد المستخدمة في القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري

المؤشرات	النسب
العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية/ حقوق الملكية
العائد على الأصول	النتيجة الصافية/ إجمالي الأصول
معدل هامش الربح	النتيجة الصافية/ إجمالي الإيرادات
معدل منفعة الأصول	إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول
معامل الرفع المالي	إجمالي الأصول/ حقوق الملكية

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على بعض مراجع البحث ومحاضرات مقياس **التسيير البنكي** للسنة الجامعية : 2012-2013.

ثانيا : مؤشرات المخاطرة

الجدول رقم (2-2) : مؤشرات المخاطرة المستخدمة في القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري

مؤشرات المخاطرة	القرض الشعبي الجزائري	بنك البركة الجزائري
مخاطر رأس المال	نسبة كفاية رأس المال= {رأس المال المؤهل /إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزن مخاطرها(مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل) – (الموجودات المرجحة حسب الأوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار (مخاطر الائتمان +مخاطر السوق) }*100⩽ 8%	نسبة كفاية رأس المال= {رأس المال المؤهل /إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزن مخاطرها(مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل) – (الموجودات المرجحة حسب الأوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار (مخاطر الائتمان +مخاطر السوق) }*100⩽ 8%
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض	مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون الغير المسترجعة/تمويلات ممنوحة للمؤسسات+تمويلات ممنوحة للزبائن
مخاطر السيولة	(نقديات(لدي البنك+لدي البنك المركزي + ccp)+الأصول غير النقدية شديدة السيولة /إجمالي الودائع+المستحق للبنوك وللبنك المركزي)*100	(نقديات(لدي البنك+لدي البنك المركزي + ccp) +الأصول غير النقدية شديدة السيولة /إجمالي الودائع +المستحق للبنوك وللبنك المركزي)*100

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على بعض مراجع البحث ومحاضرات مقياس **التسيير البنكي** للسنة الجامعية : 2012-2013.

-في القرض الشعبي الجزائري الأصول غير النقدية شديدة السيولة هي أوراق مالية وأوراق تجارية مخصومة مضافا إليها المستحق على البنوك.أما في بنك البركة الجزائري الأصول غير النقدية شديدة السيولة تتضمن الصكوك الإسلامية والمستحق على البنوك.

- ولكن نظرا لغياب المعطيات الكثيرة المساعدة على حساب نسبة مخاطر رأس المال في البنكين اعتمدنا على النسبة المبسطة وهي: إجمالي حقوق الملكية/إجمالي الأصول

-ومن أجل حساب ما سبق استعنا ببرنامج الجداول الإلكترونيةMicrosoft Excel 2007 .

المبحث الثاني: تحليل وتفسير ، ومناقشة نتائج الدراسة

بعد أن قمنا بتحديد طريقة وأدوات الدراسة، سنتناول في ما يلي تطبيقا على القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري، وذلك من أجل تقييم أدائهما حيث قمنا بحساب مؤشرات العائد والمخاطرة. بهدف المقارنة بينهما، و اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

سنعرض في هذا المطلب نتائج الدراسة المتوصل إليها بناء على المعلومات التي تم جمعها.

الفرع الأول : مؤشرات العائد

سيتم قياس العوائد لكل من القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري، من خلال المؤشرات المبينة في الجداول رقم السابق.

أولا : العائد على حقوق الملكية

الجدول رقم (2-3) : العائد على حقوق الملكية للقرض الشعبي الجزائري و بنك البركة الجزائري. **الوحدة:%**

البيان / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ROE% القرض الشعبي الجزائري	7.08	18.64	16.70	17.55	15.81	17.02
ROE% بنك البركة الجزائري	44.80	60.80	25.92	27.50	29.36	30.12

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام برنامجExcel2007 و الاعتماد على الملحق من رقم(**1**) إلى(**5**).

الشكل رقم(2-1): يوضح تطور نسبة العائد على حقوق الملكية

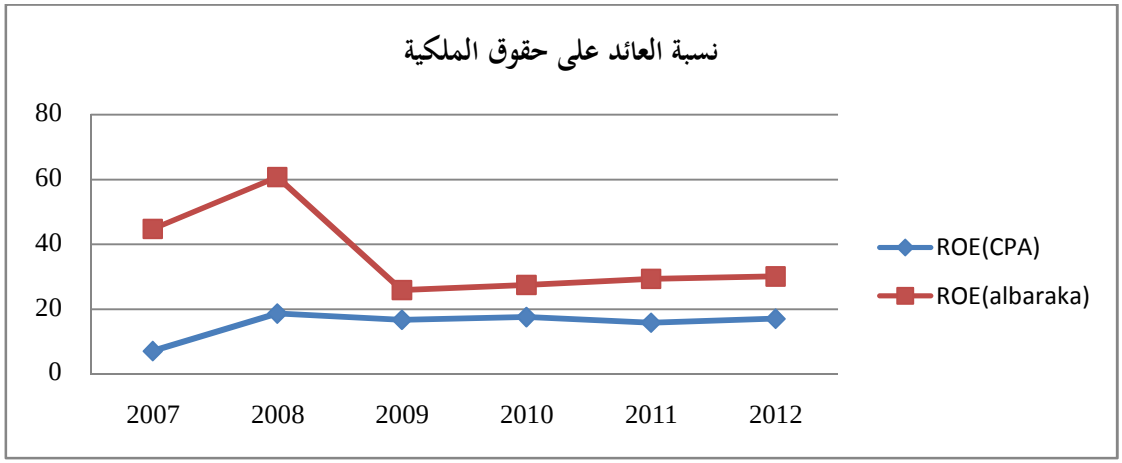

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-3) وبرنامج Excel 2007.

ثانيا : العائد على الأصول

الجدول رقم (2-4) : العائد على الأصول للقرض الشعبي الجزائري و بنك البركة الجزائري الوحدة:%

البيان / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ROA% القرض الشعبي الجزائري	0.67	1.40	1.38	1.58	1.34	1.34
ROA% بنك البركة الجزائري	2.35	3.70	2.88	2.69	2.84	2.78

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel 2007 و الاعتماد على الملحق من رقم(**1**) إلى(**5**).

الشكل رقم(2-2) : يوضح تطور نسبة العائد على الأصول

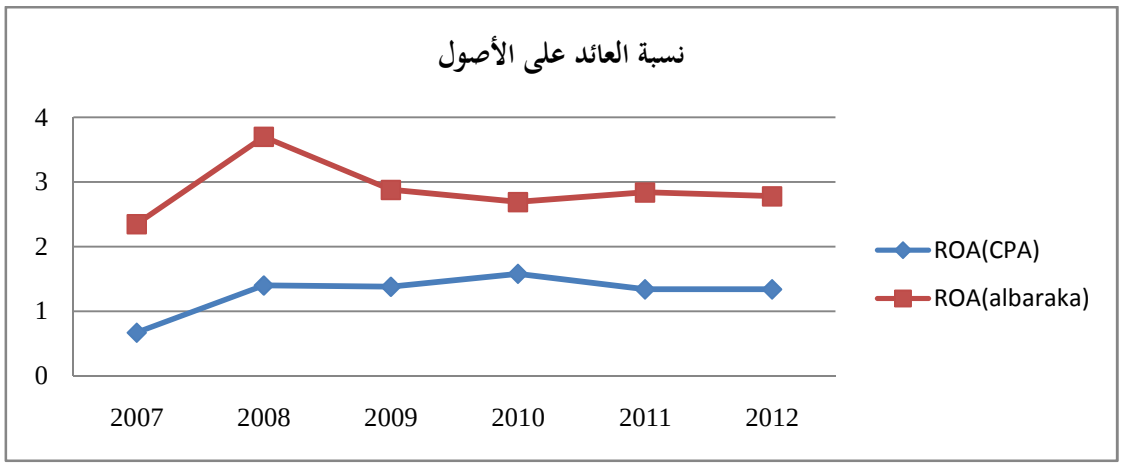

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-4) وبرنامج Excel 2007.

ثالثا : معامل الرفع المالي

الجدول رقم (2-5) : معامل الرفع المالي للقرض الشعبي الجزائري و بنك البركة الجزائري. الوحدة: مرة

البيان / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
EM القرض الشعبي الجزائري	10.54	13.34	12.07	11.09	11.81	12.70
EM بنك البركة الجزائري	19.08	16.44	9.00	10.22	10.33	10.84

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel 2007 و الاعتماد على الملحق من رقم(**1**) إلى(**5**).

الشكل رقم(2-3) : يوضح تطور معامل الرفع المالي

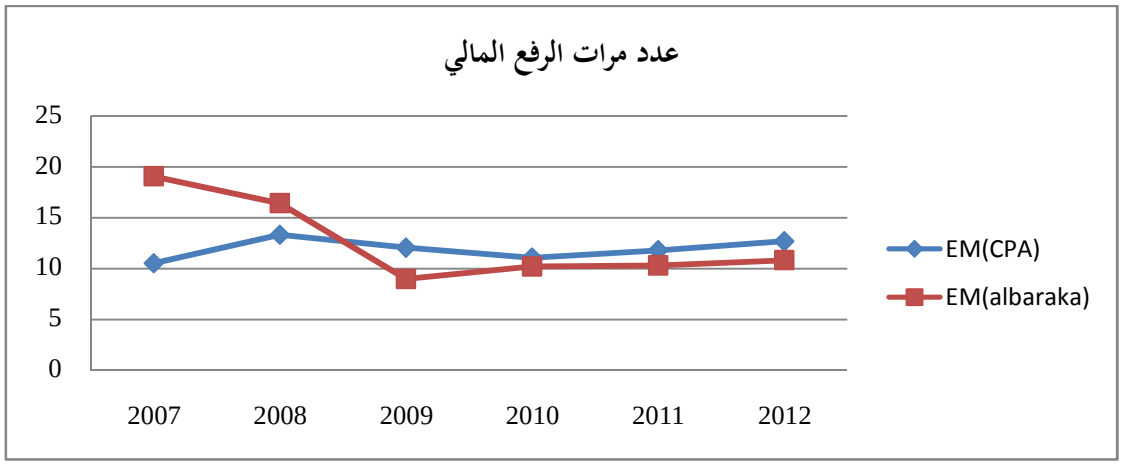

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-5) وبرنامج Excel 2007.

رابعا : معدل هامش الربح

الجدول رقم (2-6) : معدل هامش الربح للقرض الشعبي الجزائري و بنك البركة الجزائري. الوحدة:%

البيان / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
PM% القرض الشعبي الجزائري	20.97	47.83	40.27	46.90	40.55	37.18
PM% بنك البركة الجزائري	16.43	24.50	37.40	37.00	39.09	55.52

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel 2007 و الاعتماد على الملحق من رقم(**1**) إلى(**5**).

الشكل رقم(2-4) : يوضح تطور نسبة هامش الربح

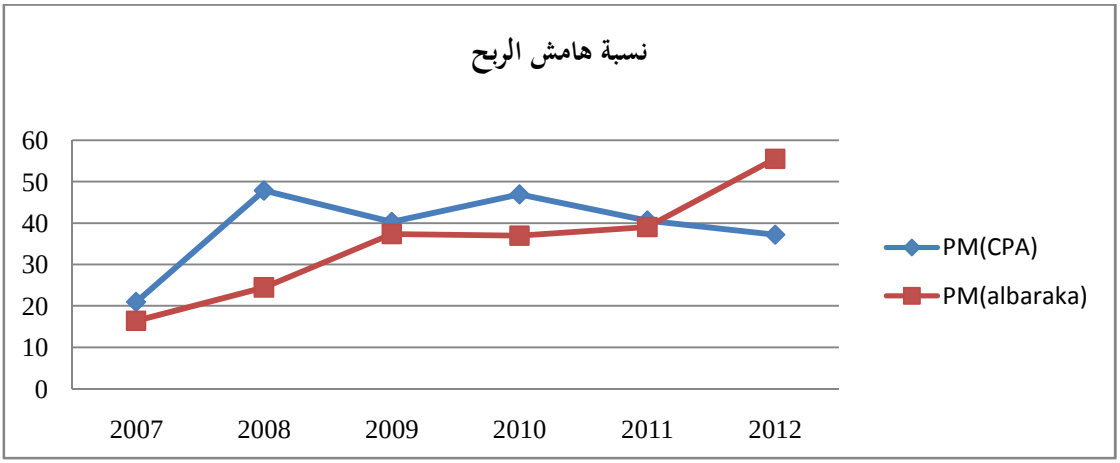

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-6) وبرنامج Excel 2007.

خامسا : معدل منفعة الأصول

الجدول رقم (2-7) : معدل منفعة الأصول للقرض الشعبي الجزائري و بنك البركة الجزائري. الوحدة:%

البيان / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
AU% القرض الشعبي الجزائري	3.20	2.92	3.44	3.37	3.30	3.61
AU% بنك البركة الجزائري	14.29	15.10	7.70	7.27	7.27	5.01

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel 2007 و الاعتماد على الملحق من رقم(**1**) إلى(**5**).

الشكل رقم(2-5) : يوضح تطور معدل منفعة الأصول

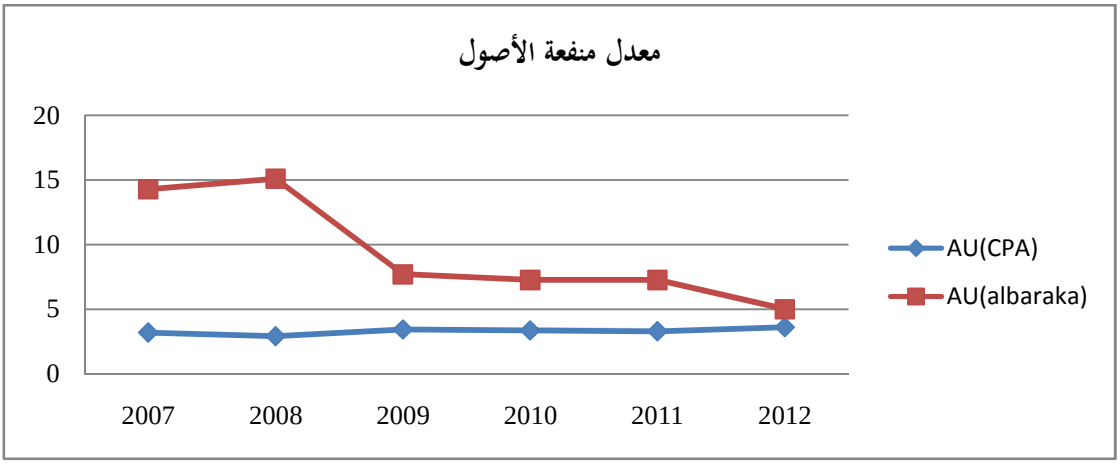

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-7) وبرنامج Excel 2007.

الفرع الثاني : مؤشرات المخاطرة

أولا : مخاطر رأس المال

الجدول رقم (2-8) : معدل مخاطر رأس المال للقرض الشعبي الجزائري و بنك البركة الجزائري الوحدة:%

البيان / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة مخاطرة رأس المال في القرض الشعبي الجزائري	9.49	7.49	8.29	9.01	8.46	7.87
نسبة مخاطرة رأس المال في بنك البركة الجزائري	5.24	6.08	11.11	9.79	9.67	9.22

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel 2007 و الاعتماد على الملحق من رقم(**1**) إلى(**5**).

الشكل رقم (2-6) : يوضح تطور نسبة مخاطرة رأس المال

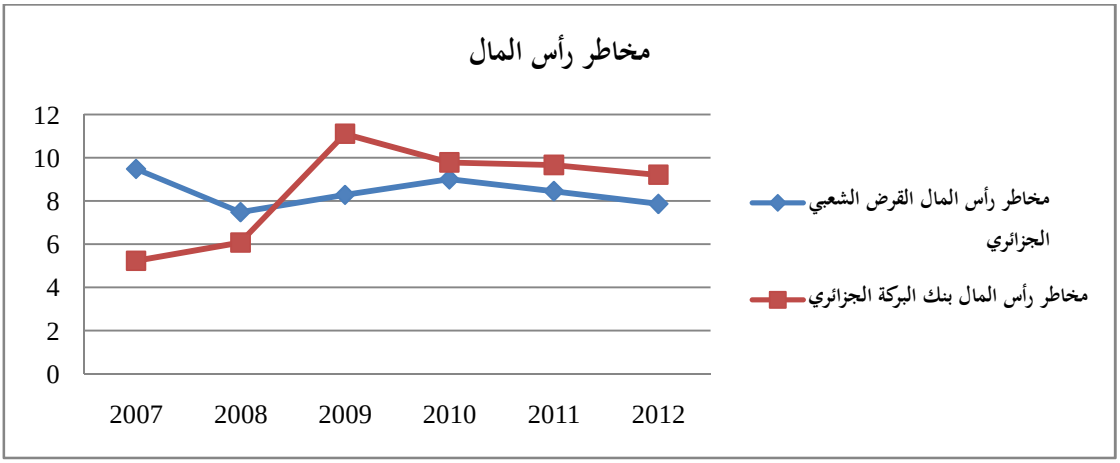

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-8) وبرنامج Excel 2007.

ثانيا : مخاطر الائتمان

الجدول رقم (2-9) : معدل مخاطر الائتمان للقرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري الوحدة:%

البيان / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة مخاطر الائتمان في القرض الشعبي الجزائري	18	11.21	8.99	8.36	0.15	0.84
نسبة مخاطرة الائتمان في بنك البركة الجزائري	10.48	8.14	8.17	10.53	10.90	11.30

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام برنامج Excel 2007 و الاعتماد على الملحق من رقم(**1**) إلى(**5**).

الشكل رقم(2-7) : يوضح تطور نسبة مخاطرة الائتمان

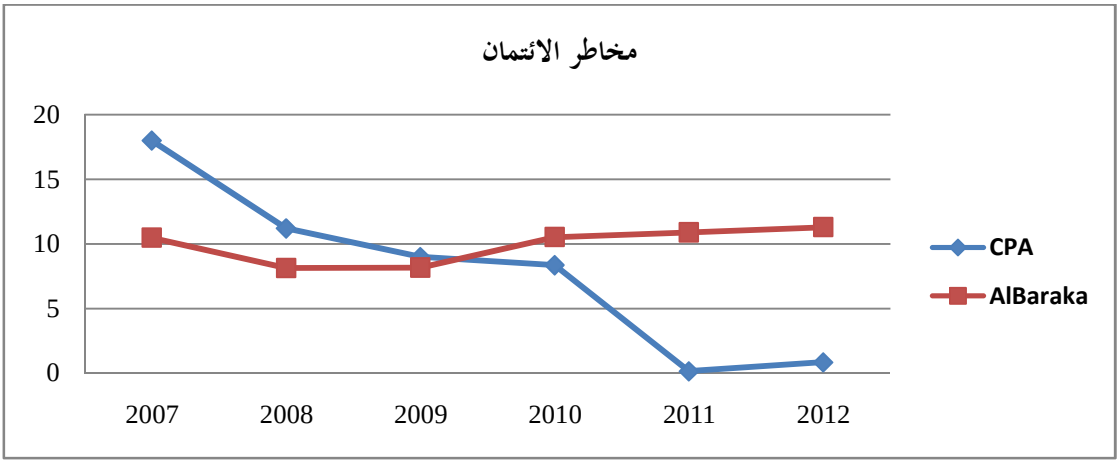

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-9) وبرنامج Excel 2007.

ثالثا : مخاطر السيولة

الجدول رقم (2-10) : معدل مخاطر السيولة للقرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري الوحدة:%

البيان / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة مخاطر السيولة في القرض الشعبي الجزائري	75.51	77.26	71.39	64.29	61.14	58.25
نسبة مخاطرة السيولة في بنك البركة الجزائري	38.48	32.50	44.08	63.02	65.80	70.24

المصدر : من إعداد الطالبة باستخدام برنامجExcel 2007 و الاعتماد على الملحق من رقم(**1**) إلى(**5**).

الشكل رقم(2-8) : يوضح تطور نسبة مخاطرة السيولة

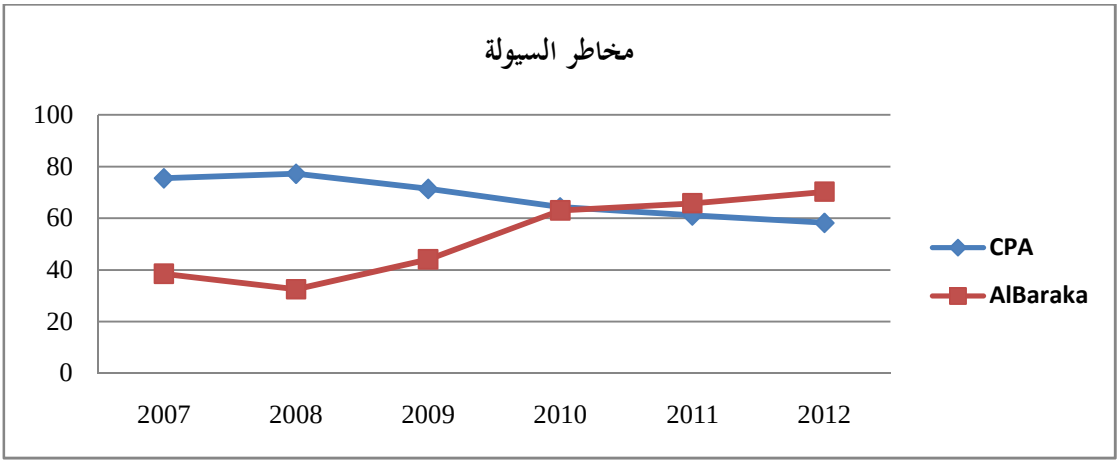

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-10) وبرنامج Excel 2007.

المطلب الثاني : تفسير والمناقشة

لقد توصلنا في المطلب السابق لمجموعة من النتائج، و انطلاق من تفسير وتحليل وتعليل المخرجات سيتم اختبار صحة فرضيات الدراسة.

الفرع الأول : تفسير وتحليل وتعليل المخرجات

أ–مؤشرات العائد

أولا : معدل العائد على حقوق الملكية

من خلال **الجدول رقم (2-3)** الموضح في **الشكل رقم (2–1)** نلاحظ أن نسبة معدل العائد في سنة 2007 قدر ب7.08**%** في القرض الشعبي الجزائري وهي نسبة ضعيفة جدا مقارنة ببنك البركة الذي حقق 44.80**%** ، ليشهد في سنة 2008القرض الشعبي الجزائري ارتفاعا إلى 18.64**%** وهي أعلى نسبة حققها بين سنتي 2007 و2012، وكذلك بنك البركة حقق نسبة تقدر ب 60.80**%**، وعادت و انخفضت إلى 16.70**%** بنسبة للقرض الشعبي الجزائري وقدرت ب25.92**%** بنسبة لبنك البركة الجزائري وهذا مقارنة بنسبتين السابقتين، ليعود ويرتفع في سنة 2010 إلى 17.55 في القرض الشعبي الجزائري و27.50 في بنك البركة.

أما السنوات مابين2009و2012 نلاحظ أن القرض الشعبي الجزائري شهد تذبذبا بين الانخفاض في سنتي 2009و 2011، حيث قدرت النسبة ب16.70**%** و15.81**%** ،والارتفاع الذي حدث في سنتي 2010و2012 حيث كانت النسبتين متقاربتين حيث قدرت ب17.55 **%**و 17.02 **%**.ولكن بنك البركة الجزائري شهد ارتفاعا ملحوظا بلغ متوسطه 28.22**%** وهي نسبة مقبولة مقارنة بالقرض الشعبي الجزائري.

–التفسير :

يفسر تميز بنك البركة الجزائري بالربحية مقارنة بالقرض الشعبي الجزائري، باعتماده على آليات متعددة في التمويل فمنها ما يتميز بمخاطرة مرتفعة ومنها ما يتميز بالربح المضمون كالاعتماد الكبير على المرابحة.

ثانيا : معدل العائد على الأصول

نلاحظ من خلال **الجدول رقم (2–4)** الموضح في **الشكل رقم (2–2)** أن مؤشر العائد على الأصول في سنة 2007 قدر ب 0.67**%** بنسبة للقرض الشعبي الجزائري وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببنك البركة الجزائري الذي وصلت إلى 2.35**%**.

لتشهد ارتفاعا في سنة 2008حيث قدرت ب1.40**%** بنسبة للقرض الشعبي الجزائري، ولكن بنك البركة الجزائري حقق أعلى نسبة له حيث قدرتب3.70**%** لتعود وترتفع في سنة 2009 حيث قدرت ب1.38**%** عند القرض الشعبي الجزائري، أما

بنك البركة الجزائري فقد بلغت2.88%. في سنة 2010 حقق القرض الشعبي الجزائري أعلى نسبة له حيث قدرت ب1.58%، لتثبت النسبة في 1.34% في سنتي 2011 و2012. أما بنك البركة الجزائري فقدر عائده ب2.69% وارتفع في سنة 2011 إلى 2.84% وعاد وانخفض سنة 2012 إلى 2.78%.

-التفسير :

يفسر حسن الأداء الذي حققه بنك لبركة الجزائري بالمقارنة مع القرض الشعبي الجزائري بانخفاض في الأصول وارتفاع في استخدام الموارد التي ترفع من صافي الدخل.

-نستنتج من ما سبق أن :

أن بنك البركة الجزائري أكثر ربحية من القرض الشعبي الجزائري، وهذا ما أثبتته مؤشرات الربحية هما ROE وROA خلال سنوات الدراسة 2007-2012. وقد يعود السبب إلى الاختلاف في طبيعة النشاط الأساسي وحجم أصول كل من البنكين.

ثالثا : مؤشر الرفع المالي

أظهر **الجدول رقم (2-5)** الموضح في **الشكل رقم (2-3)** أن مضاعف حقوق الملكية أو مؤشر الرفع المالي في سنة 2007 قدر ب 10.54 وهو أضعف معدل سجله القرض الشعبي الجزائري، في حين سجل بنك البركة الجزائري أعلى معدل له قدر ب 19.08، أما في سنة 2008 قدر ب13.34 وهي أعلى نسبة حققها القرض الشعبي الجزائري، ولكن بنك البركة الجزائري انخفض ليصل إلى 16.44. وفي سنتي2009 و2010 بلغ معدل الرفع المالي للقرض الشعبي الجزائري 12.07 و11.09 أما في سنتي 2011 و2012 شهد هذا المعدل ارتفعا إلى 11.81 و12.70 وهذا مقارنة بالنسبتين السابقتين. في حين بنك البركة هو أيضا شهد تذبذبا بين الانخفاض في سنتي 2009 حيث قدرت ب9 ليعود ويرتفع خلال 2010 و2011، 2012إلى 10.22و10.33 و10.84.

-التفسير :

يعود تذبذب في مؤشر الرفع المالي إلى تغير نسبة مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الأصول. فالأموال الخاصة أموال الغير وبالتالي مخاطرة عند الاستثمار بها.

-و منه نستنتج أن :

-بنك البركة الجزائري أحسن من القرض الشعبي الجزائري واقل منه مخاطرة.

رابعا : هامش الربح

اعتمادا على **الجدول رقم (2-6)** الموضح في **الشكل رقم (2-4)** يمكن القول أن مؤشر هامش الربح في سنة 2007 قدر ب20.97% في القرض الشعبي الجزائري أما بنسبة لبنك البركة الجزائري فقدرت النسبة ب16.43%، وهي أدنى نسبة

عرفها المؤشر في البنكين خلال سنوات الدراسة. أما في سنة 2008 بلغت أعلى قيمة في القرض الشعبي الجزائري حيث قدرت ب47.83% في حين بنك البركة الجزائري قدر هامش الربح فيه ب24.50%. أما في سنة 2009 شهد القرض الشعبي الجزائري انخفاض مقارنة بنسبة السابقة، حيث قدرت النسبة ب40.27% وبنك البركة قدرت نسبته ب37.40%.

أما في سنة 2010 و2011 و2012 شهد القرض الشعبي الجزائري انخفاض في نسبته بالمقارنة ببنك البركة الجزائري الذي شهدت نسبة هامش ربح فيه ارتفاع حيث وصلت سنة 2012 إلى 55.52%.

-تفسير :

يعود سبب ارتفاع في هامش الربح إلى انخفاض التكاليف بما فيها المصاريف والضرائب. أما الانخفاض في هامش الربح قد يكون سببه عدد الوكالات، وبتالي قلة النشاط.

-ومنه نستنتج أن :

- كفاءة القرض الشعبي الجزائري في إدارة ومراقبة التكاليف أحسن من بنك البركة الجزائري.

خامسا : منفعة الأصول

تبين من خلال **الجدول رقم (2-7)** الذي وضح في **الشكل رقم (2-5)** أن منفعة الأصول بالقرض الشعبي الجزائري متذبذبة فقد حققت سنة 2007 نسبة 3.20% في حين حقق بنك البركة الجزائري 14.29%، أما في سنة 2008 فشهد القرض الشعبي الجزائري أدني نسبة له خلال سنوات الدراسة في حين حقق بنك البركة الجزائري أعلى نسبة له قدرت ب 15.10%، أما في سنة 2009و2010و 2011 حدث تذبذب للقرض الشعبي الجزائري فقد قدرت منفعة الأصول ب3.44% و3.37%، 3.30%.ليحدث لبنك البركة الجزائري كذلك فقد كانت نسبة منفعة الأصول كالتالي 7.70% و7.27%، 7.27%، أما في سنة 2012 فعادت و ارتفعت النسبة إلى 3.61% بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري الذي قدرت نسبة منفعة الأصول فيه ب5.01%.

-التفسير :

- تبين ان نسبة منفعة الأصول عندهما متذبذبة وهذا يعود إلى انخفاض قدرة كل منهما على التنويع في المحفظة الاستثمارية.

-ومنه نستنتج أن :

-بنك البركة الجزائري كانت محفظته الاستثمارية هي الأفضل خاصة في سنتي 2007 و2008 مقارنة بالقرض الشعبي الجزائري.

ب –مؤشرات المخاطر

أولا : مخاطر رأس المال

من خلال **الجدول رقم (2–8)** الذي مثل في **الشكل رقم (2–6)**، نلاحظ أن نسبة مخاطر رأس المال شهدت في سنة2007 نسبة مرتفعة تقدر ب9.49**%** وهي أعلى نسبة حققها القرض الشعبي الجزائري، مقارنة ببنك البركة الجزائري الذي قدرت نسبته ب5.24**%**، أما في سنة 2008 انخفضت النسبة إلى 7.49**%** بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري، أما بنك البركة الجزائري فارتفعت النسبة فقدرت ب6.08**%**. وفي سنة 2009 عادت وارتفعت النسبة إلى 8.29**%** في القرض الشعبي الجزائري، وب 11.11**%** بنسبة لبنك البركة الجزائري .

وفي سنة 2010 و2011 و2012 انخفضت النسبة بشكل مستمر فبالنسبة للقرض الشعبي الجزائري كانت هناك فوارق، حيث قدرت ب9.01**%** و8.46**%** و7.87**%** على التوالي، أما بنك البركة الجزائري فقدر المعدل المتوسط ب9.56**%**.

التفسير :

كل من القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري يحاول الاحتفاظ بنسبة عند معدل ثابت وعدم انخفاضها عن معدل الملاءة.

ثانيا : مخاطر الائتمان

نلاحظ من خلال **الجدول رقم (2–9)** و**الشكل رقم (2–7)** أن نسبة مخاطر الائتمان في سنتي 2007و2008 قدرت ب18**%** و11.21**%** النسبتين الأعلى في القرض الشعبي الجزائري مقارنة ببنك البركة الجزائري الذي حقق 10.48**%** و8.14**%** .

أما السنوات مابين 2009 و2012 فنلاحظ أن القرض الشعبي الجزائري شهد ارتفاع في سنة 2009 فقدرت ب8.99**%**، وانخفاض في سنتي 2010 و2012حيث قدر ب8.36**%** و0.84**%**، وانخفاض حاد سنة 2011 حيث قدرت النسبة ب0.15**%**.

ولكن بنك البركة شهد ارتفاعا مستمر من سنة 2009 إلى 2012 حيث قدرت النسب ب8.17**%** و10.53**%** ،10.90**%** ثم 11.30**%**.

التفسير:

-يعود الانخفاض المستمر لمخاطر الائتمان في القرض الشعبي الجزائري للإدارة الجيدة لمنح الائتمان.

-يعود التذبذب في بنك البركة الجزائري إلى التنوع في صيغ التمويل والاستثمارات.

نستنتج أن :

- القرض الشعبي الجزائري أحسن من بنك البركة الجزائري في إدارة المخاطر الائتمانية.

ثالثا : مخاطر السيولة

اعتمادا على **الجدول رقم (2-10)** الموضح في **شكل رقم (2-8)** يمكن القول أن مخاطر السيولة في سنة 2007 قدرت ب75.51**%** في القرض الشعبي الجزائري، أما بنك البركة الجزائري فقدرت النسبة ب38.48**%**. وفي سنة 2008 ارتفعت النسبة لتصل إلى 77.26**%**، وهي أعلى نسبة في القرض الشعبي الجزائري خلال سنوات الدراسة، أما بنك البركة الجزائري فقدرت ب32.50**%** وهي أقل نسبة في بنك البركة الجزائري خلال سنوات الدراسة.

أما في السنوات من2009 إلى 2012 فنلاحظ أن القرض الشعبي الجزائري شهد انخفاضا مستمرا لتصل في سنة 2012 إلى 58.25**%**، أما بنك البركة الجزائري شهد ارتفاعا مستمرا فوصلت النسبة في سنة 2012 إلى 70.24**%**.

-تفسير :

-أن القرض الشعبي الجزائري يحاول أن يقسم أمواله بين الاحتفاظ لمواجهة المخاطر والاستثمار.

-أما بنك البركة الجزائري فيبحث عن آلية لتوظيف أكبر لهذه السيولة، خاصة في السنوات الأخيرة.

الفرع الثاني : ربط النتائج بالفرضيات

بعد قيامنا بتفسير وتحليل وتعليل المخرجات سنقوم الآن بربط النتائج بالفرضيات ومقارنتها بما توصلت له الدراسات السابقة.

-اختبار الفرضية الأول :

-تطبق البنوك الإسلامية أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية والاستثمارية.

-تتميز البنوك الإسلامية بمخاطر لا تحدث في البنوك التقليدية نظرا لاختلاف الغرض الذي أنشئت من أجله.

-مخاطر الائتمان والسيولة والتشغيل يتعرض لها أي بنك.

وهذه النتائج تتفق مع دراسة (**هاجر زرارقي، 2012**) ودراسة **(Anounar Hassoune, 2008)**.

وهذ اما يؤكد صحة الفرضية الأولى نسبيا والتي تنص على "يتم تقييم الأداء البنوك الإسلامية بمؤشرات تختلف عن البنوك التقليدية نظرا لطبيعة عملها".

اختبار الفرضية الثانية :

-بنك البركة الجزائري أكثر ربحية من القرض الشعبي الجزائري نظرا لطبيعة النشاط الأساسي الذي يقوم به واستخدام أمواله في آليات التمويل الأكثر ربحية ومخاطرة مقبولة.

- كفاءة القرض الشعبي الجزائري في إدارة ومراقبة التكاليف أحسن من بنك البركة الجزائري وذلك لكفاءة العاملين فيه فالعاملين في بنك البركة الجزائري وجب عليهم الفهم الجيد لرسالة البنك الإسلامي والكفاءة الشرعية والمصرفية.

-كلا البنكين ليس لديهم القدرة الجيدة على التنويع في المحفظة الاستثمارية ويعود هذا لقلة نشاط البورصة الجزائرية.

وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة (**عمر محمد فهد شيخ عثمان، 2009**) ودراسة (**أمارة محمد يحي عاصي، 2010**).

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية والتي تنص على "يمكن تعديل بعض المؤشرات الأداء للبنوك التقليدية لتتلاءم مع تقييم الأداء البنوك الإسلامية".

اختبار الفرضية الثالثة والرابعة:

-معظم مؤشرات تقييم الأداء يمكن تطبيقها على القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري.

-تقارب نسب العوائد والمخاطر بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري.

وهذه النتائج تتفق مع دراسة (**محمد الجموعي قريشي، 2005**) و دراسة (**أحلام بوعبدلي وخليل عبد الرزاق، 2004**).

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة والرابعة والتي تنص على :

-يمكن إيجاد مؤشرات مشتركة في تقييم الأداء البنوك التقليدية والإسلامية.

-لايوجد اختلاف كبير في النتائج بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري نظرا لخبرتهما العملية الطويلة في السوق الجزائرية.

خلاصة الفصل :

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نسقط الجزء النظري على الدراسة الميدانية وذلك بحساب العوائد والمخاطر لكل من القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري، ومعرفة المؤشرات المشتركة والمختلفة بين البنكين.

بدأنا أولا بوضع الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في كل من طريقة جمع المعلومات والأدوات المستخدمة، وكذا تحديد عينة الدراسة، وبعد هذه الخطوة قمنا بعرض نتائج الدراسة وتفسير وتحليل وتعليل المخرجات، ومن تم ربط النتائج بالفرضيات ومقارنتها بالدراسات السابقة.

يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها :

-مؤشرات العائد التي تطبق في البنوك التقليدية نفسها التي تطبق في البنوك الإسلامية.

-بعض من مؤشرات المخاطرة يختلف في كيفية حسابها في البنكين.

-نتائج القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري متقاربتان.

الخاتمة

تناول هذا الموضوع تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2012، وقد حاولنا أن نناقش هذا الموضوع من أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة التي تدور حول طرق تقييم الأداء المستعملة في البنوك التقليدية والإسلامية، فاستعملنا مؤشرات العائد والمخاطرة، وللإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات قدمنا البحث في فصلين رئيسيين، ومن خلال هذه الخاتمة سنعرض نتائج البحث وتوصياته وفي الأخير أفاق الدراسة .

1-نتائج البحث واختبار الفرضيات :

أولا : الأدبيات النظرية

من خلال ما تم تناوله في الأدبيات النظرية يمكن أن نلخص أهم ما توصلنا إليها فيما يلي :

-البنوك التقليدية : هي نوع من أنواع المؤسسات المالية يرتكز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان.

-البنوك الإسلامية : بنوك تلتزم بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية والاستثمارية، وتعتمد على المشاركة في الربح والخسارة.

-طريقة العائد والمخاطرة من الطرق التي تستخدم في تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية.

-تتميز البنوك الإسلامية بمخاطر غير موجودة في البنوك التقليدية.

ثانيا : الدراسة التطبيقية

-تؤدي الإدارة الجيدة للتكاليف إلى الرفع من هامش الربح.

-ساهم التنويع في آليات تمويل في بنك البركة الجزائري إلى الربحية ومخاطر مقبولة.

-نشاط بنك البركة الجزائري في بيئة تقليدية مكن من محاولة تعديل بعض من مؤشرات العائد والمخاطر وتطبيقها عليه.

-نتج عن الخبرة الطويلة في السوق الجزائرية للقرض الجزائري وبنك البركة الجزائرية عوائد ومخاطر متقاربة.

ثالثا : إختبار الفرضيات

بخصوص الفرضية الأولى والتي تنص على اختلف مؤشرات تقييم الأداء المطبقة في البنوك التقليدية عن الإسلامية نظرا لطبيعة عملها، والتي تبين صحتها نسبيا. حيث قمنا بحسب مخاطر القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري ومن خلال مؤشرات المخاطرة تبين أن بعض مؤشرات المخاطرة يشترك فيها البنكين وآخر تختلف.

وبخصوص الفرضية الثانية التي تنص على أنه يمكن تعديل بعض مؤشرات الأداء للبنوك التقليدية لتتلاءم مع تقييم أداء البنوك الإسلامية، وتوصلنا لإثباتها من خلال تطبيق مؤشر السيولة الذي يتم التعديل فيه عند تطبيقه على بنك البركة الجزائري.

وفي ما يخص الفرضية الثالثة التي تنص على أنه يمكن إيجاد مؤشرات مشتركة بين البنوك التقليدية والإسلامية، وتوصلنا لإثباتها وذلك بعد قيامنا بتطبيق مؤشرات العائد التي عناصرها موجودة في ميزانيات وجداول حسابات النتائج كل من القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري.

أما في ما يخص الفرضية الرابعة التي تنص على أنه لا يوجد اختلاف كبير في النتائج بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري نظر لخبرتهما العملية الطويلة في السوق، فقد تم إثباتها من خلال حساب مؤشرات العائد والمخاطر للبنكين والمقارنة بين النتائج المتوصل إليها.

2-التوصيات :

بعد الخوض في مسائل هذا البحث والتوصل إلى نتائجه، نتقدم بالتوصيات التالية لكلا البنكين :

-تحسين صافي الدخل بالاعتماد على الموارد التي من شأنها أن تؤدي إلى رفعه.

-التنويع في المحفظة الاستثمارية.

-استخدام الطرق الإحصائية والقياسية في إدارة ومراقبة التكاليف.

-التنويع في مجالات النشاط والابتكارات جديدة تتلاءم مع الشريعة الإسلامية بالنسبة للبنوك الإسلامية.

-وجب على البنكين الاحتفاظ بالسيولة لمواجهة المخاطر ولكن محاولة عدم تضيع فرص الاستثمار وهذا من أجل خفض مخاطر نسبة الائتمان.

3-آفاق الدراسة :

من خلال دراستنا للموضوع نقترح بعض آفاق الدراسة والتي من وجهة نظرنا تستحق البحث فيها ومعالجة إشكالياتها نذكر ما يلي :

-أثر مقررات بازل على أداء البنوك التقليدية والإسلامية.

-تقنيات التمويل والاستثمار وأثرها على المخاطر المالية في البنوك التقليدية والإسلامية.

-إدارة المخاطر في البنوك التقليدية والإسلامية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية

I–الكتب :

1- خالد آمين عبد الله، حسين سعيد سعيفان، **العمليات المصرفية الإسلامية**،الطبع الأولى، دار وائل لنشر، عمان، 2008.

2-سامر جلدة، **البنوك التجارية**، الطبعة الأولي، دار أسامة، عمان، 2009.

3- سليمان ناصر، **تطور صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، نشر جمعية الثرات، غرداية، 2002.

4-طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية–تحليل العائد والمخاطرة–**، الدار الجامعية، مصر،2001.

5- عبد الله خبابة، **الاقتصاد المصرفي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.

6-عبد الهادي الفضلي، **معاملات البنوك التجارية**، الطبعة الأولى، دار العلوم لطباعة، 2007،ص:23، الموقع وتاريخ التحميل: http://www.alfaqaha.net/hone/media/files consulté 2014/02/10à11:25

7-عبد الناصر براني أبو شهد، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس، 2013.

8- محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.

9- محي الدين يعقوب أبو الهول، **تقييم أعمال البنوك الإسلامية الاستثمارية**، دار النفائس، الأردن، 2012.

II–البحوث الجامعية :

أ–مذكرة الدكتوراه :

10-عمر محمد فهد شيخ عثمان، **إدارة الموجودات/المطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا، 2009.

ب–مذكرات الماجستير :

11-أمارة محمد يحي عاصي، **تقييم الأداء في المصارف الإسلامية دارسة حالة البنك الإسلامي الأردني**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة حلب، سوريا، 2010.

12- عبد اللطيف طيبي، **التطبيقات المتمايزة لتقنيات التمويل والاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي من منظور العائد والمخاطرة دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

13-هاجر زرارقي، **إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دارسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

ج–مذكرات ماستر :

14-أسماء نخلة، **إدارة المخاطر المالية في البنوك الإسلامية دراسة حالة مجموعة البركة بالبحرين**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013.

15-كمال سخري، **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة بنك الفلاحة وتنمية الريفية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

16-لقمان حلوة، **إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية**، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2011.

III-المجلات :

17-رقية بوحيضر، مولود لعرابة، **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل II**، مجلة جامعة عبد العزيز، العدد الثاني، 2010.

18-سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، الجزائر،العدد السابع، ورقلة، 2010.

19-محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000**،الجزاء الأول، مجلة الباحث، ورقلة، العدد3، 2004.

20-نوال بن عمارة، **الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد التاسع، ورقلة، 2011.

IV-الدوريات والملتقيات :

21-أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، مداخلة في ملتقي بعنوان المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، 14-15 ديسمبر 2004.

22-محمد الطاهر قادري، البشير جعيد، **عموميات حول المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، الملتقي الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، جامعة غرداية، 23-24 فيفري 2011.

23-محمد علي سميران، **وجهة نظر حول المصارف الإسلامية**، المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية، جامعة أل البيت، 5-2011/04/6.

24-كمال رزيق، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر**، ملتقي الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، 5-6 أبريل 2012.

25-مفتاح صالح، **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**، الملتقي العلمي الدولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 21-20أكتوبر2009.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

26- Anouar Hassoune, **La gestion des risques dans les banques islamiques**
Moody's Investors service, Paris, 2008.

27-Christian Dexamps, jacques soichot, **économie et gestion de la banque**, éditions EMS, paris, 2002.

28- Eric Lamarque, **gestion bancaire**, 2edition, dareios & pearson, education, France, 2008.

ثالثا : المواقع الإلكترونية

29- www.albawaba.com consulté05/02/2014à15:15.

30- http://www.cpa-bank.com

31- http://www.albaraka-bank.com

الملاحق

الملحق رقم (1) : جدول أهم عناصر الميزانية(الأصول) المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم أداء القرض الشعبي الجزائري **مليون د.ج**

البيان / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صندوق، بنك الجزائر،مركز الصكوك البريدية	173616	333541	155928	175606	188608	245222
أصول قريبة من السيولة	158513	122272	36882	51673	45227	47819
أصول أخرى ممسوكة لأغراض تجارية	158485	122240	6975	22804	22053	27165
أصول مالية قابلة للبيع	28	32	7358	6376	5473	4576
أصول مالية ممسوكة إلى غاية تاريخ الاستحقاق			22549	22493	17701	16078
إجمالي القروض	249979	440575	543188	552179	719751	825191
ديون على المؤسسات المالية	92141	223154	275764	215305	283747	286242
ديون على الزبائن	157838	217421	267242	336874	436004	538949
إجمالي الأصول	534415	724544	777374	814741	990361	1152002

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للقرض الشعبي الجزائري (2007-2012) وباستخدام برنامج Excel2007

الملحق رقم (2) : جدول أهم عناصر الميزانية(خصوم) المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم أداء القرض الشعبي الجزائري **مليون د.ج**

البيان / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الودائع	439872	589995	656376	688397	846508	994475
الديون المخصصة للمؤسسات المالية	41019	91354	68710	74513	119371	136323
حسابات ديون الزبائن	362370	461048	545380	572798	689376	822243
الديون المقدمة في شكل ورقة مالية	36483	37593	42286	41086	37761	35909
إجمالي حقوق الملكية	50723	54303	64415	73435	83823	90704
رأس المال الاجتماعي	29300	29300	29300	48000	48000	48000
الاحتياطات	5477	9067	19189	9514	19902	26783
فارق إعادة التقييم	15946	15936	15926	15921	15921	15921

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للقرض الشعبي الجزائري (2007-2012) وباستخدام برنامج Excel2007

الملحق رقم (3) : جدول أهم عناصر جداول حسابات النتائج المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم أداء القرض الشعبي الجزائري **مليون د.ج**

البيان / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الإرادات	21844	29224	26718	27481	32688	41537
إيرادات الاستغلال	17119	21161	19417	19592	29965	37568
عمولات(إيرادات)	4725	8063	6647	6733	2169	2328
إيراد النشاطات الأخرى			654	1156	554	1641
مخصصات خسائر القروض	46448	49396	48843	46149	1115	6897
النتيجة الصافية	3589	10122	10759	12888	13256	15442

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للقرض الشعبي الجزائري (2007-2012) وباستخدام برنامج Excel2007

الملحق رقم (4) : جدول أهم عناصر الميزانية المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم أداء بنك البركة الجزائري

مليون د.ج

البيان / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصندوق،بنك الجزائر،مركز الصكوك البريدية	12674609159.55	11612595584.57	33611691740.97	56609931855.72	67803524823.19	81264583404.48
إجمالي الأصول	56246079851.63	72254023325.50	99105826029.60	120508888168.18	132983968959.01	150787878137.2
إجمالي حقوق الملكية	56246079851.63	72254023325.50	11011376759.27	11794232897.25	12869297187.79	13912832698.5
رأس المال الاجتماعي	2500000000.00	2500000000.00	10000000000.00	10000000000.00	10000000000.00	10000000000.00
الاحتياطات	448125171.44	1001467749.96	116704842.03	899560980.01	1974625270.55	3018160781.33
فارق إعادة التقييم		894671917.24	894671917.24	894671917.24	894671917.24	894671917.24
تمويلات ممنوحة للمؤسسات مالية	564350783.40	1286143732.08	123389810.11	81590721.94	153598594.15	577158936.97
تمويلات ممنوحة للزبائن	35471038302.89	48662404195.94	59637313438.32	55688886139.74	58583867345.76	57891423240.10

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري (2007-2012) وباستخدام برنامج Excel2007

الملحق رقم (5) : جدول أهم عناصر جداول حسابات النتائج المستخدمة في حساب مؤشرات تقييم أداء بنك البركة الجزائري

مليون د.ج

البيان / السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الإرادات	8038979887.94	10909877200.42	7631976950.86	8764266977.14	9666853990.34	7547328856.2
إيرادات الاستغلال	4476749121.46	6442789723.24	5795636790.14	669735937422	7227193471.45	7099632615.88
عمولات(إيرادات)			432176285.78	312487468.58	395628545.32	414664765.43
إيراد النشاطات الأخرى	3562230766.48	4467087477.18	1404163874.94	1754420134.34	2044031973.57	2716035572.48
مخصصات المؤونات على الخسائر على القيم والديون غير المسترجعة	3776203599.64	4064249265.16	4881199521.21	5872517789.09	6402656285.05	6609564872.02
النتيجة الصافية	1320856446.29	2672738185.04	2854214706.30	3243157215.31	3778297569.89	4190030186.46

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري (2007-2012) وباستخدام برنامج Excel2007

الفهرس

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء.....	III
الشكر.....	IV
ملخص.....	V
قائمة المحتويات.....	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الأشكال البيانية.....	VIII
قائمة الملاحق.....	IX
قائمة المختصرات والرموز.....	X
المقدمة.....	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية	
تمهيد.....	2
المبحث الأول : الأدبيات النظرية.....	3
المطلب الأول : مفاهيم عامة حول البنوك التجارية.....	3
الفرع الأول : مفهوم ونشأة وتطور البنوك التجارية.....	3
الفرع الثاني : مصادر واستخدامات أموال البنوك التجارية.....	4
الفرع الثالث : مؤشرات الأداء المستخدمة في البنوك التجارية حسب طريقة العائد والمخاطرة.....	6
المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية.....	8
الفرع الأول : مفهوم ونشأة وتطور البنوك الإسلامية.....	8
الفرع الثاني : مصادر واستخدامات أموال البنوك الإسلامية.....	9
الفرع الثالث : مؤشرات الأداء المستخدمة في البنوك الإسلامية حسب طريقة العائد والمخاطرة.....	11
المطلب الثالث : مقارنة بين مؤشرات الأداء المستخدمة في كل من البنوك التجارية والإسلامية.....	13
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية.....	15
المطلب الأول : الدراسات السابقة.....	15
المطلب الثاني : مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية.....	17
خلاصة الفصل.....	18

الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	
تمهيد.....	20
المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....	21
المطلب الأول : الطريقة المتبعة في الدراسة.....	21
الفرع الأول : مجتمع وعينة الدراسة.....	21
الفرع الثاني : طريقة جمع معطيات الدراسة.....	22
المطلب الثاني : الأدوات.....	22
المبحث الثاني : تحليل وتفسير، ومناقشة نتائج الدراسة.....	24
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة.....	24
الفرع الأول : مؤشرات العائد.....	24
الفرع الثاني: مؤشرات المخاطرة.....	28
المطلب الثاني : تفسير والمناقشة.....	30
الفرع الأول : تفسير وتحليل وتعليل المخرجات.....	30
الفرع الثاني : ربط النتائج بالفرضيات.....	34
خلاصة الفصل	36
الخاتمة.....	38
قائمة المراجع.....	41
الملاحق.....	45